● أخبار قصيرة

محكمة مانهاتن تدين ترامب بجميع التهم الموجهة اليه

أخيرًا، بعد أشهر من الجدل والنقاش، أدانت هيئة محلفين في محكمة مانهاتن بنيويورك دونالد ترامب الرئيس الأمريكي السابق فيما يتعلق بدفع مبالغ مالية لشراء صمت ممثلة أفلام إباحية قبل انتخابات عام ٢٠١٦ وإخفاء سجلاته المالية. وبحسب وكالة فرانسة برس، فإن الأعضاء الـ ١٢ للهيئة توصلوا بعد يوم واحد من المداولات إلى إدانة ترامب في جميع الـ ٣٤ تهمة المتعلقة بتزوير سجلاته المالية، ومن المقرر أن يصدر القاضي الحكم النهائي في ١١ يوليو، حيث من الممكن أن يواجه ترامب غرامة مالية أو حكمًا بالسجن المؤقت أو حتى السجن. لكن هذا الحكم ليس نهائيًا، وسيحاول محامو ترامب إلغاءه في محكمة الاستئناف، وقد تستغرق هذه العملية أشهرًا.

مرشح رئاسي أميركي يدعو للتفاوض مع روسيا

دعا المرشح المستقل للانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، روبرت كينيدي جونيور، إلى ضرورة فتح قنوات الحوار والتفاوض مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وفي تصريحات له على هامش مؤتمر "بيتكوين" في مدينة أوستن بولاية تكساس، أكد كينيدي جونيور أن هناك العديد من الفرص للدخول في محادثات مع بوتين، متسائلاً: "لماذا نحن صامتون؟". كما برر المرشح الرئاسي موقف روسيا الرافض لتوسع حلف شمال الأطلسي "الناتو" باتجاه حدودها، معتبراً أن لدى موسكو أسبابا تاريخية مقنعة وراء هذا الموقف. واستشهد كينيدي جونيور بموقف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وغيره من القادة السابقين الذين دعموا إقامة حوار مع الجانب الروسي.

أفغانستان تعد بالتعاون الأمني مع باكستان بعد اعتداء «بشام»

التقى "محمد خرم آغا" مساعد وزير الداخلية الباكستاني برأس وفد مع "محمد نبي عمري" نائب وزير الداخلية في حكومة طالبان وتباحثا معا. ووفقًا للبيان الصادر عن وزارة الداخلية في حكومة طالبان، تحدث الوفد الباكستاني في هذا الاجتماع عن الهجوم الذي وقع في ٢٦ مارس على مهندسين صينيين في منطقة "بشام" بالقرب من "خط ديورند"، وأعرب عن أمله في مساعدة حكومة أفغانستان في المجال الأمني. ويضيف البيان أن عمري أكد بعد أن أعطى ضمانات حسن النية من كابل: إن أفغانستان التي تريد السلام لنفسها، لديها أيضًا أمنيات طيبة للآخرين. وأضاف: نيتنا وإجراءاتنا هي لتعزيز السلام في المنطقة ونعتبر هذا الإجراء في صالحنا وصالح الجميع. كانت "حادثة بشام الإرهابية" حادثة سيئة، لكن يجب علينا جميعًا أن نكون مسؤولين عن أمن مناطقنا، وبدلاً من تحريف القضايا، علينا أن نسهل التعاون الحقيقي.

تؤثر المشاورات الصينية-الروسية-الهندية بشأن الاستقرار الاستراتيجي ليس فقط على السلام والأمن العالميين، ولكنها أيضًا تعزز الثقة بين بكين ونيودلهي

نظرا لدورهما الإقليمي والقاري

ما هي أهمية تعزيز التعاون الصيني الهندي بالنسبة لأوراسيا والنظام الدولي؟

الوفاق/ من الواضح أن مستقبل أوراسيا يعتمد إلى حد كبير على الصين والهند. تظهر هاتان الأمتان مرونة ملحوظة في نموها واكتمال نضجها الاقتصادي والسياسي والثقافي والروحي والتكنولوجي. لا شك أن دورهما الإقليمي والقاري والعالمي سيستمر في التطور. ستؤثر علاقات بكين ونيودلهي تأثيرا عميقا على النظام الدولي في أوراسيا والعالم.

ليس هناك أي شيء في تاريخهما يحول دون تعاون هذين العملاقين الأوراسيين لصالحهما ولصالح القارة. لم تسع الصين والهند أبدًا لغزو بعضهما البعض. فقد انشغلتا لقرون عديدة بالتجارة الواسعة النطاق (طريق الحرير البحري)، وتبادل الأفكار الفلسفية والدينية، والمشاركة في الابتكارات. هناك أساس راسخ للتعاون العميق والشامل بين الصين والهند.

النزاعات الهندية الصينية

ومع ذلك، في منتصف القرن العشرين، انغمست الأمتان في نزاعات إقليمية مؤلمة. لمدة أكثر من ٦٠ عاماً، شهدت بكين ونيودلهي العديد من النزاعات الحدودية، بما في ذلك اشتباكات مايو/يونيو ٢٠٢٠ وديسمبر ٢٠٢٢. اليوم، نادراً ما يفوت السياسيون الهنود الفرصة للإشارة إلى المحاولات المزعومة لبكين "محاصرة" الهند من خلال دعم باكستان وتوسيع البنية التحتية التجارية والعسكرية "سلسلة اللؤلؤ" حول الهند. وفي الصين، هناك شكاوى من فتح الطريق لنفوذ الولايات المتحدة السياسي والعسكري في أوراسيا من خلال ترتيبات ثنائية مختلفة بين الولايات المتحدة والهند، وكذلك من خلال مشاريع متعددة الأطراف بقيادة واشنطن مثل الرباعية (الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا) و I2U2 (الولايات المتحدة والهند والإمارات العربية المتحدة و الكيان الصهيوني)، والتي تنضوي ضمن مفهوم "محيط هندي آسيوي حر ومفتوح" المناهض للصين.

تأثر اوراسيا من التوترات الهندية الصينية

تؤثر هذه الحالة المضطربة بين بكين ونيودلهي تأثيراً عميقاً على جميع دول أوراسيا، بما في ذلك روسيا. يمكن لموسكو أن تجني فوائد كبيرة من خلال لعب قوة ضد أخرى بين شركائها الاستراتيجيين المتنافسين. لكن هذا سيكون قصير النظر ومتهوراً، لأن ثقة كلا البلدين مهمة للغاية. أسوأ ما يمكن أن يحدث لموسكو هو فقدان ثقة وحسن نية أحد عملاقي أوراسيا أو كليهما. علاوة على ذلك، فإن تعكر العلاقات بين الصين والهند سيفرض بالضرورة قيودا صارمة على آفاق المبادرات المؤسسية متعددة الأطراف الشاملة في أوراسيا وفي العالم ككل، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس. وفي نهاية المطاف، ستتيح هذه العلاقات المتعكرة فرصاً مربحة للقوى غير الإقليمية لتلعب أدواراً أكثر بروزاً في أوراسيا ومحيطها.

هل يمكن لموسكو تحسين العلاقات بين الصين والهند؟

يوجد الإطار الثلاثي لروسيا والهند والصين (RIC) منذ أكثر من ٢٠ عاماً، لكنه تراجع تدريجياً في ظل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون. ومع ذلك، ربما حان الوقت للتركيز بشكل أكبر على RIC. على سبيل المثال، يمكن لموسكو أن تعرض على بكين ونيودلهي مشاريع تنموية وللنقل والبحث المشتركة الثلاثية في المنطقة الروسية من القطب الشمالي. وسيكون التعاون الثلاثي في شرق روسيا البعيد ذا مغزى كبير للغاية. تشير الخطط الحالية لموسكو-بكين إلى أن مقاطعة جيلين في شمال شرق الصين ستستخدم ميناء فلاديفوستوك الروسي كنقطة عبور داخلية. بعد الوصول إلى هذا الميناء البحري عبر السكك الحديدية، ستُرسل المنتجات من شمال الصين بالسفن إلى جنوب الصين. لا ينبغي أن يمنع أي شيء الشركات في جيلين وكذلك في هيلونغجيانغ المجاورة من استخدام فلاديفوستوك للوصول بسهولة إلى المسارات البحرية المؤدية إلى جنوب آسيا والهند على وجه الخصوص.

روسيا هي المورد الرئيسي للهيدروكربونات لأسواق أوراسيا، والصين والهند من أكبر المستهلكين في هذه الأسواق. يجب على الأطراف الثلاثة تنسيق استراتيجيات نقل الطاقة المعنية بشكل أكثر عملية وشمولية. وبالتأكيد تستحق تجربة إنتاج الطاقة

تنفذ روسيا الآن مشاريع محطات الطاقة النووية الكبيرة في الهند (كودانكولام) والصين (تيانوان وشوداوغو). يمكن استخدام هذه الخبرة لمشاريع ثلاثية الأطراف أكثر طموحًا بهدف نهائي هو إنشاء نظام طاقة أوراسي مشترك.

سيكون التعاون الثلاثي في مجال الزراعة منطقيًا أيضًا - تزيد روسيا باستمرار من صادرات المواد الغذائية، في حين أن الصين والهند قد تواجهان طلبًا متزايدًا على احتياطيات الأغذية من قبل طبقتهما الوسطى المتنامية مع تغير أنماط استهلاك الأغذية. قد يساعد التنسيق الثلاثي على استقرار سوق الأغذية الأوراسية. روسيا هي أكبر مصدر للأسمدة في أوراسيا، والهند هي ثاني أكبر مستورد للأسمدة في العالم، بينما الصين هي مصدرة ومستوردة للأسمدة. يمكن أن تشكل "شراكة الأسمدة" بين موسكو ونيودلهي وبكين مستقبل تجارة هذه السلعة المهمة دوليًا.

تساعد المشاورات الثلاثية بشأن الاستقرار الاستراتيجي ليس فقط على السلام والأمن العالميين، ولكنها أيضًا تبني الثقة المتبادلة بين بكين ونيودلهي. قضايا أمنية أخرى يمكن مناقشتها في الإطار الثلاثي قد تشمل تحدي الإرهاب الدولي الذي يرتبط بالتطرف الديني.

ضرورة التعاون المتعدد الأطراف

لا حاجة للقول إن روسيا ليست الدولة الوحيدة التي ستستفيد كثيرًا من تحسن العلاقات بين الصين والهند. لذلك، يجب أن تختلف الهندسة متعددة الأطراف التي تضم بكين ونيودلهي اعتمادًا على القضايا المحددة التي يجب معالجتها. قد يكون كل من بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون في تشكيلهما الحالي مزدحمين للغاية ومتنوعين جدًا لمناقشة أكثر القضايا حساسية وإثارة للانقسام محتملًا. ومع ذلك، فإن بعض أطر RIC+ الموضوعية تستحق اهتمامًا جديًا. للتعامل مع جدول أعمال الطاقة، قد تنضم إيران إلى أعضاء RIC. ستكون المناقشة حول الأسمدة صعبة بدون البرازيل في جانب الواردات وبيلاروسيا في جانب الصادرات.

لمناقشة الاستقرار النووي العالمي والإقليمي، ستكون مشاركة باكستان ضرورية للغاية. من المأمول أن يساعد آلية متعددة الأطراف صغيرة ومرنة وتركز على المشكلة في تمهيد الطريق لعلاقات أكثر استقرارًا بين الصين والهند.

تعكر العلاقات بين الصين والهند سيفرض بالضرورة قيودا صارمة على افاق المبادرات المؤسسية متعددة الأطراف الشاملة في أوراسيا وفي العالم ككل

المانيا تواصل تشديد الرقابة على حدودها رغم انخفاض أعداد المهاجرين غير النظاميين

أعلنت وزارة الداخلية الاتحادية الألمانية أنها مددت مراقبة الحدود الداخلية حتى ديسمبر. وفقًا للمعلومات الصادرة عن الوزارة، فإن عدد الوافدين غير الشرعيين آخذ في الانخفاض، وتم اعتقال مئات المهربين.

بناءً على إعلان وزارة الداخلية الألمانية، ستستمر المراقبة الثابتة على الحدود البرية مع بولندا وجمهورية التشيك وسويسرا لستة أشهر أخرى. أعلنت وزارة الداخلية الاتحادية أنها أبلغت المفوضية الأوروبية بهذا التمديد حتى ١٥ ديسمبر.

أصدرت "نانسي فايزر"، وزيرة الداخلية الاتحادية الألمانية، أوامر بإجراء هذه المراقبة الحدودية لأول مرة في أكتوبر ٢٠٢٣، ومنذ ذلك الحين مددتها عدة مرات، وأخيرًا حتى ١٥ يونيو. وقد تم تبرير ذلك بهدف مكافحة التهريب والحد من الهجرة غير القانونية. وفقًا لمعلومات الوزارة، حددت الشرطة الاتحادية الألمانية نحو ٣٧٦٠٠ حالة دخول غير شرعي عند الحدود مع بولندا وجمهورية التشيك وسويسرا والنمسا منذ ١٦ أكتوبر، واتخذت إجراءات لمنع الدخول أو إنهاء الإقامة للاجئين في نحو ٢٣٠٠٠ حالة. على هذا الأساس، تم اعتقال حوالي ٩٢٠ مهربًا منذ منتصف أكتوبر. أعلنت وزارة الداخلية الألمانية أن عدد حالات الدخول غير الشرعي المكتشفة في جميع أنحاء البلاد انخفض من حوالي ٢١٠٠٠ في سبتمبر الماضي إلى حوالي ٧٥٠٠ حالة دخول غير شرعي في أبريل الحالي. ويشير ذلك إلى أن المراقبة تعمل.

تم فرض مراقبة الحدود الداخلية على الحدود البرية بين ألمانيا والنمسا منذ خريف ٢٠١٥، وتستمر حاليًا حتى ١١ نوفمبر. خلال بطولة كرة القدم الأوروبية في ألمانيا، ستجرى عمليات تفتيش عشوائية في جميع مناطق الحدود. والهدف من ذلك هو منع دخول المجرمين العنيفين إلى البلاد. أعلنت وزيرة الداخلية الألمانية مؤخرًا أنها تريد إلغاء المراقبة المؤقتة للحدود الداخلية لمواجهة تدفق اللاجئين فقط عندما يتم تنفيذ خطة حماية الحدود الخارجية لنظام اللجوء الأوروبي.

وقالت في هذا الصدد: "سنواصل المراقبة حتى يتم تنفيذ نظام اللجوء الجديد للاتحاد الأوروبي بحماية قوية للحدود الخارجية".

في منتصف أكتوبر، أدخلت فايزر عمليات مراقبة ثابتة مؤقتة في بولندا وجمهورية التشيك وسويسرا ردًا على الزيادة الحادة في أعداد اللاجئين. أما بالنسبة للنمسا، فقد كان هذا النظام قائمًا منذ سنوات. وستستمر هذه المراقبة في البداية حتى أوائل يونيو، لكن فايزر سبق أن أعلنت توسيعها لتشمل جميع حدود ألمانيا، حيث ستبدأ بطولة كرة القدم الأوروبية في ألمانيا بعد ذلك. كما تجري الحكومة الاتحادية الألمانية حاليًا مراجعة حول كيفية إمكانية إجراءات اللجوء في الدول الثالثة من الناحية القانونية.

وافق مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي منذ فترة على خطة إصلاح جديدة للجوء في الاتحاد الأوروبي بعد سنوات من المفاوضات، مما سيؤدي إلى تسهيل وتسريع عمليات طرد طالبي اللجوء. وفقًا لإعلان مجلس الاتحاد الأوروبي، وافقت الدول الأعضاء في بروكسل على هذه الخطط التي تتضمن من بين أمور أخرى إجراءات لجوء سريعة على الحدود الخارجية. يريد الاتحاد الأوروبي استخدام هذه الإصلاحات للتحكم بشكل أفضل في الهجرة إلى أوروبا. بموجب هذا القانون، لن يتمكن المهاجرون الذين لديهم فرص ضئيلة للقبول كلاجئين في المستقبل من متابعة رحلتهم عبر إجراءات اللجوء على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، ويمكن طردهم مباشرة من مخيمات الحدود. على هذا الأساس، سيتم إيواء طالبي اللجوء في ظروف شبيهة بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر كحد أقصى - على الرغم من أنه في حالة حدوث أزمة، يمكن تمديد هذه المدة. انتقدت منظمات حقوق الإنسان هذه الإصلاحات للجوء منذ أشهر.